

سورة الحكمة

صاحب الجريدة ورئيس تحريرها

جيب كمال

المراسلات يجب ان تكون باسم ادارة الجريدة

صندوق الميوسنة نمر ١٢٧

محل طبها (المطبعه المطبعية)

لرئاسة الوزارة

في الشرف ان اجعل فاتحة بخاري الاعمال بوصول مفتاح الجيفر المرسل لقاضي
وقد كنت انتظر تصديق مأموريي لاسماء المخابرات وقد جرى ذلك، وتبلغت
التصديق من قبل حضرة الجنرال غورو. وقد كنت آمل ان يكون ذلك قبل
هذا ايضا حسب اصوله من هيئة الوزارة واني اعرض لكم ان لكل مقام رجال ولكل
رجل موقع فلا ظن انكم لا تقدرون الرجال الذين لا يباون بشي سوى حسن
الخدمة لوطنهم فتمرون ميتكم ان ياملوهم يقتضي شخصيتهم وحالهم لا كائنات
الاهواء كما انني اظن بكل وضوح وصراحة ان حضرتكم لا ترتضون بان
يقف في سبيل ما اجره لصالح وطني مانع لاني اري اللامركزية مع عدم التجزؤ
التوزي اساسا لرقى البلاد وحيث اني انا المسؤول والساعي لرقى وطني فلا
يسمي اطالة الامور واضاعة الوقت في الاخذ والرد وساعرض لكم نتائج ما
اجريه واسأله تعالى ان يوفقنا جميعا

والي حلب الفريق
كامل

جواب دولة رئيس الوزارة

(٢)

حضرة الفريق كامل باشا

في ٨ اغسطس سنة ١٩٢٠ ورقم ٢٤٩٦-١٤٦ ورد الي تكليف بالصادقة على
تعيين عطوفتكم واليا على حلب وبيننا لانت المصادقة على وشك الانجاز لا يتجالح
قاي من ماطفة الافتخار يشرف مشاركتكم بوزاري في العمل علمت ان مالية
الولاية منعت من قبلكم عن تنفيذ الامر وزارة المالية بالارسال المبالغ الموجودة في
حلب لشدة الحاجة اليها كما منعت من قبلكم رؤساء الدوائر من مرسة مراجعهم في
اي شي دون ان تبلغوا امركم ولا يخفى ما في ذلك من المخاطر واما استحضار
اصول اللامركزية فلا بأس فيها ولكن تطبيق هذه الاصول يتوقف اولاً على
سن القوانين فريضة لتلك القوانين يجب السير على الاصول والقوانين المرعية
الان هذا ما حدا بنا لتعيين بامر المصادقة حتى يرد خبر من عطوفتكم باتباع
القوانين والاصول الموجودة الى ان يسن غيرها وعليه ادجو اطلاق ايدي الموظفين
في اعمالهم تحت مسؤوليتهم وفقاً للقوانين المتبعة منتظر اجوابكم سيدي
رئيس الوزارة
علاء الدين

(٣)

جواب والي حلب

على الكتاب السابق

الى رئاسة الوزارة

ج ٨-٨-٢٠ على ان الخطة التي سرت وسائر عليها ليست مغايرة للقوانين المتبعة
ولا يخفى ان اصول اللامركزية هي حق لهذه الامة منعت عنها يد التلاعب منذ
سنتين ولا يقبل ضميري تأخير تطبيقه كما انني متبع في منهج الخطة الرسمية
القوانين التركية المقررة وعانيها الى ان يسن قوانين غيرها والي حلب الفريق
كامل

(٤)

المسئولية على والي حلب

كتاب دولة رئيس الوزارة

الى حضرة الفريق كامل باشا القدسي

ان الماملات التي تسير عليها من احداث مأمورات خارجة عن الميزانية
وتعيين موظفين لها واسأل بدون طلب المصادقة عليها ونصب حكام عدلين ومنع
مالية الولاية من ارسال النقود الى العاصمة ومنع رؤساء دوائر الولاية من مغارة
سراجهم او منع ادارة البريد من ارسال الحوالات المائدة الى افراد الاهالي وغير
ذلك من ماملات كثيرة لا تطبق على القوانين التركية المقررة وعانيها الى ان
يسن غيرها ولا بلانم ايضا اللامركزية التي تقصود السير عليها اذا ان اللامركزية
الان عبارة عن كلمة تحتاج الى تحديد معناها بقوانين خاصة فان المنشور الذي تلاه
الجنرال جوييه على الوزارة باسم الجنرال غورو مندوب الجمهورية السامية وقائد
جيش الشرق العام بتاريخ ٢٦ تموز سنة ١٩٢٠ وسبق تبليغه للوزيرة في حينه
يتضمن في الجملة بيان الثقة بحكومةنا الحاضرة ولزوم الثابرة على العمل على

لامركزية حلب

قبل اوانها

يري القاري في غير مكان من هذا المددصورة الاجوية التي تبودلت مؤخراً
بين دولة رئيس الوزراء والي حلب الجديد الفريق كامل باشا القدسي وقد كنا نود
ان نسكت عن هذا الموضوع لولا ان المسألة أصبحت على بساط البحث واصبح
امر معالجتها من واجبات الصحافة في البلاد
لقد اعلن والي حلب انفصاله عن الحكومة المركزية فابتدأ يحدث مأمورات
خارجة عن الميزانية ويعين الموظفين وينصب الحكام بدون ان يطلب المصادقة
عليها وعدا عن ذلك فقد منع مالية حلب من ارسال نقودها الى العاصمة وأمر
المأمورين بعدم مغارة الحكومة المركزية الى غير ذلك من الامور التي لا تنطبق
على الانظمة والقوانين الموضوعة في بلاد ولسنا نعلم من دافع لحضرة الفريق على
القيام بهذه الاعمال سوى اعتقاده بموافقتها لمصلحة الامة فباش بها على غير قانون
ولا نظام

نحن لا نريد ان نعرض لهذا الموضوع من جهة موافقته للبلاد او عدمه وانما
نريد ان نقول ان هذه الحركة التي قام بها حضرة والي حلب وقعت قبل اوانها ولا
يجب ان التسرع في مثل هذه الامور وبما يودي الى الفوضى فبالادارة الكيفية التي
لا تجيزها الامة لاسيما ونحن الان احوج الامم الى التسقل والتزوي والسير على اصول
نظامية قانونية

اجل ان البلاد ستقسم الى مقاطعات مختلفة تدار على اصول اللامركزية ونحن
ترجح انه سيكون منها مقاطعة حلب وبينها لواء اللاذقية، واورفه وماردين
وعيتاب، ودمر الزور، ومقاطعة دمشق وبينها لواء حوران وجبل الدروز وحمص
وجام وطرابلس، ومقاطعة بيروت او لبنان الكبير ومقاطعة كيليكية وهذه
تشمل ولاية ليطه الى جبال طوروس، ولا شك بانه سيكون لهذه المقاطعات
الاربعة حكومة مركزية لم يعلم عليها بعد فترجح ان يكون دمشق
قالبلاذ اذن ستدار على اصول اللامركزية وانما لا بد لذلك من وجود قانون
اساسي وقوانين اخرى تبين درجة اللامركزية وحقوق المقاطعات وكيفية ارتباطها
بعضها ببعض الى غير ذلك من الامور التي يتوكل امر تدبها وتدقيقها الى هيئة
عمومية تنتخب من جميع مقاطعات البلاد انتخاباً قانونياً

وبما ان مثل هذه القوانين لم توقع بعد لا بد لنا من الجري على القوانين
الحاضرة وفقاً للبلاغ الوارد من فحاشة الجنرال غورو بلزوم تطبيق القوانين القديمة
الى ان يوضع مكانها انظمة جديدة وهذا ما يحتمل ان ننسب اعمال حضرة والي
حلب الجديد الى التسرع الذي نود ان لا يقع في مثل هذه الايام
نحن لا نكر ضرورة وجوب ادارة المقاطعات على اصول اللامركزية وانما لا
بد لذلك كما بينا اعلاه من قوانين وانظمة تعرف بها درجة ارتباط كل مقاطعة مع
غيرها فاهي القوانين التي استند عليها حضرة والي حلب عند مباشرته بمثل هذه
الاعمال، وكيف يريد حضرة ان تكون علاقة حلب مع دمشق او غيرها من
المقاطعات التي تشكل عندما يتقرر مصير البلاد؟
ليس ينبغي ان يتسرع الى الفوضى في البلاد فالادارة الكيفية التي
تحظ من شأن الامة ونقول من كرامتها؟

ان حلب ستحكم نفسها بنفسها على اصول اللامركزية ولكن البحث في
هذا الموضوع الان يمد قبل اوانه وعلان والي حلب انفصاله عن الحكومة
المركزية لمجرد اعتقاده ان ذلك موافق لمصلحة البلاد هو تسرع محض فأمل من
اخواننا الحليين ان لا يقموا فيه وقد عرفوا بترويه وتعلم في اعمالهم وحركاتهم
ليعلم والي حلب اننا اليوم بحاجة الى الاتفاق والوثام لنشكل كتلة واحدة
وان الخلاف قضاء مبرم على هذه الامة اماناً الله منه

حوادث واخبار

اتباء البلدة

حركة والي حلب

كما نشرنا في عدد اول امس من جريدتنا خلاصة المراسلات التي دارت بين دولة
رئيس الوزراء وحضرة والي حلب الفريق كامل باشا وقد تمكنا اليوم من الوقوف على
صورة المراسلات بنشرها لقراء جريدتنا الكرام وهذه هي مجزؤها الواحد :-

الاصول السابقة فان جميع المائل التي تتعلق بجمهور الاهلين اولها مانس بمستقل
البلاد تدوس وتقرر في الحكومة بمشاركة رئيس البعثة الفرنسية ثم ان للدولة
المنتدبة مستشارين في العاصمة تؤخذ اراؤهم في كل تعديل وتغيير في القوانين
والانظمة فبناء على ما مر ان كل عمل اتيم به خالفاً للقوانين والقواعد المرعية
اتخالف ايضا لتصرفات الجنرال المعربة عن خطة الدولة المنتدبة فلهذا كل شئون
لاعمال معتبرة كان لم تكن ومسئوليتها على حضرتكم وعلى من يطيعكم بتنفيذها
وتضمنون المصاريف والاضرار التي تقع بسببها والاحكام التي تصدر من الحكام
الذين تنصوبهم راساً هي كان لم تكن ايضا وعليكم وعلى هؤلاء مسؤولية من
يتخذ لنفسه صفة رسمية من قبل نفسه وبناء على ما مر انني مضطرب بان ايبز كمال
الاسف انه لا يمكننا المصادقة على تعيينكم والياً على حلب قبل اخذ ما يطمن
الحكومة على انكم تسيرون طبقاً للقوانين والانظمة والاصول وقبل ابطال جميع
الاعمال التي وضعت مخالفة للقوانين والانظمة المرعية واعادة الحالة لما كانت
عليه قبلاً

رئيس الوزراء
علاء الدين

المبدأ القوي

انتقدنا بالاسم رصيفاً الفاضل معروف افندي الارتباط لامين الاول
لنشر اسماء المحكومين والثاني الخطة التي تنبها في جريدتنا اما الاراء اول فمؤيد
سبقنا اليه الا ان المراقب حذفه من جريدته ونحن قد استحصلنا على اذن من دو
رئيس الوزراء وسعادة وزير الداخلية فسمح لنا بنشر هذا الخبر ولا يخفى على القراء
الكرام ان اهم ما تمتاز به الصحافة هي السباق في نشر الاخبار ولو لم يقصد ذلك
الرصيف لا نشر الاسماء وارسلها الى المراقبة لحذفه
واما الامر الثاني اي اعتقاده على خطة جريدتنا وتقديم النصيحة لنا في
نود ان نسمع ذلك من غيره وليس منه لانه يصعب علينا جداً ان نعمل بمشورت
ونصائحه في المبدأ وامامنا مجموعة كتاباته وسيرته الماضية وعلى كل حال فكيف
كان قصد الرصيف من كتابة ما كبه فافقره الكرام الذين يلمسون الحقائق لا
يؤثر عليه مثل تلك الكتابات على ما نظن وهم خير حكم على صحة الخطة التي
تسير عليها الصحف في دمشق

المفوع عن محكوم

علمنا ان حضرة رنس البعثة الفرنسية ابلغ دولة رئيس الوزراء انه اصدا
المفوع عن قائد الفرقة الثالثة في حلب السيد محمد اسراييل احد المحكومين
بالاعداء وانشاء الله ستعرف القراء بشرانا بالمفوع عن جميع من حكم عليهم بالقبيل العاجا
الامير فيصل يبارح حيفا

علمنا من المصادر الموثوقة بصحة ان الامير فيصل بارح حيفا صباح امير
قاصدا الاسكندرية ورجا توجه منها الى احدى مواني ايطاليا فسورنا
الرتب العسكرية

ابلق مدير ديوان مجلس الوزراء ما يأتي:

قررت تذكرة وزير الحربية ومفادها انه حصل توجيه رتب عديدة اثناء حركه
الجيش الشالي وبعد احتلال دمشق الى اناس على غير استحقاق مما ادى الى التنازع
وأخل بالضبط العسكري وبما ان الاحوال الحاضرة تقضي بتخفيض الجيش
الحال اللازم وارجاع كل الى الدرجة التي يستحقها فان الوزير المشار اليه نظم لائحة
هذا الشأن وهو يطلب طرحها على بساط البحث في مجلس الوزراء ولدى المذاكر
في هذان الشأن تقرر ما يأتي:

- ١- جميع الضباط الذين لم يتخرجوا من المدارس الحربية او من دور التمدن
تلقى رتبهم ويستثنى من هؤلاء الضباط العمليون (الايلي) الذين نشوا عن
الاصول المولومة في الحكومة التركية
- ٢- كل ضابط موظفاً كان او مكلفاً يرجع الى رتبة اقراه الا اذا كان قد اكد
المدة الاصفورية للترقيم حين نشر هذا القرار فانه يحافظ على رتبة واحدة علاوة
رتبة اقراه
- ٣- جميع ضباط الثورة يحافظون على رتبة واحدة زيادة على رتبة صنفهم
الذين لم يشتركوا في الثورة
- ٤- المتقاعدون ياملون حسب سفر الرواتب (جودان) الموجود بايديهم
حيث الرتبة ويأخذون ضمنية التقاعد بنسبة خدمتهم اللائقة بموجب قانون
التقاعد التركي
- ٥- الرتب الموجهة من قبل حكومة الحجاز غير معتبرة في الجيش السود
- ٦- الرتب الفخرية التي وجبت للضباط الرطلين رتبهم

